

Distr. General  
14 July 2004

Arabic  
Original: English

## برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الفريق العامل الحكومي الدولي رفيع المستوى مفتوح  
العضوية بشأن وضع خطة استراتيجية حكومية دولية  
للدعم التكنولوجي وبناء القدرات  
الدورة الأولى  
نيويورك، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

### تقرير الرئيس

#### مقدمة

١ - عملاً بالمقرر د.٥ - ١/٨، الذي اعتمده مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في جيغو، جمهورية كوريا، في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، عقدت الدورة الأولى للفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية رفيع المستوى المعني بوضع خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

#### البند ١: افتتاح الدورة

٢ - افتتح السيد أركادو نتغازوا رئيس مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاجتماع في الساعة ١٠،٢٥ صباح يوم ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وقد، في ملاحظاته الاستهلاكية معلومات عن خلفية إنشاء الفريق العامل، وسلط الضوء على النتائج التي خرجت بها العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة منذ انعقاد الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعقودة في كارتاخينا، كولومبيا، في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وأشار إلى الولاية الواسعة الموكلة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الدعم التكنولوجي وبناء القدرات، مشدداً على ضرورة أن يتناول الفريق العامل عمله من منظور برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأكد على ضرورة اتباع نهج شامل في مناقشة الدعم التكنولوجي وبناء القدرات. وأشار إلى أهمية النظر في التعاون بين الشمال والجنوب ليس هذا فحسب بل وأيضاً في التعاون بين الجنوب والجنوب في معالجة هذه المسألة.

٣ - حضرت الاجتماع الحكومات التالية، بما فيها أربعة حكومات ممثلة على مستوى وزارى: الجزائر، الأرجنتين، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بيلاروس، بوروندى، كندا، كولومبيا، الصين، كوستاريكا، بوركينا فاسو، بلجيكا، كرواتيا، الدانمرك، دومينيكا، إكوادور، مصر، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، الكرسي الرسولي، هنغاريا، الهند، أندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، إسرائيل، إيطاليا، أيرلندا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، لكسمبرغ، ماليزيا، المكسيك، المغرب، ناميبيا، هولندا، نيجيريا، النرويج، نيبال، نيوزيلندا، البرتغال، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، باكستان، الفلبين، بولندا، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تايلند، تركيا، توفالو، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية تروانجا المتحدة، فترويا وزمبابوي.

٤ - وحضر الاجتماع أيضاً ممثلو المنظمات التالية: الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية.

#### البند ٢: المسائل التنظيمية

٥ - أبلغ الرئيس الفريق العامل بأنه بالنظر إلى أن الفريق هو هيئة فرعية لما بين الدورات لمجلس الإدارة، تطبق لوائح وإجراءات مجلس الإدارة على عمله بعد إجراء التغييرات الضرورية اللازمة. وأعرب عن نيته في أن يترأس جميع الاجتماعات ويقود العملية من أولها إلى آخرها. ووافق الممثلون بالفريق العامل على هذا الإجراء وتقرر بذلك أن يعمل الرئيس رئيساً أيضاً للفريق العامل.

#### (أ) إقرار جدول الأعمال

٦ - أقر الفريق العامل جدول الأعمال التالي على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/IEG/IGSP/1/1:

١ - افتتاح الدورة.

٢ - تنظيم عمل الدورة:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) تنظيم العمل.

٣ - إعداد مشروع خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

٤ - مسائل أخرى.

٥ - اختتام الدورة.

## (ب) تنظيم العمل

٧ - اقترح الرئيس جدولاً لوقائع الدورة الحالية، بحيث تبدأ بملاحظات استهلاكية من المدير التنفيذي وتقارير العمل التحضيري للجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكذلك تقارير مشاورات الخبراء والمجتمع المدني، وتتبعها مداخلات الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الأخرى ذات الصلة. ووافق الفريق العامل على هذا المقترح.

٨ - ذكر الرئيس أنه يخطط لعقد دورتين أخريين للفريق العامل، تعقد الدورة الثانية في نيروبي، كينيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وتعقد الدورة الثالثة في أندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وبما أن عدداً من الحكومات طلبت إعادة النظر في تواريخ الاجتماع الثاني، فقد طلب إلى الممثلين تنظيم مشاورات غير رسمية لتحديد تواريخ بديلة وقال إنه سوف يعود لتناول هذا الموضوع تحت البند ٤ من جدول الأعمال.

٩ - واقترح الرئيس أيضاً أن يتم تعيين معاونين لمساعدته في عملية التفاوض التي ستبدأ في الدورة الثانية للفريق العامل في نيروبي. واتفق الفريق العامل على أن تعمل السيدة أيدون أيدهاين (النرويج) والسيد باقر أسدي (جمهورية إيران الإسلامية) معاونين مشاركين في الدورات المقبلة للفريق العامل.

### البند ٣: إعداد مشروع خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات

١٠ - قدم السيد كلاوس تويغر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في ملاحظته الافتتاحية، الوثائق المعدة للاجتماع. ثم عرض الخطوط العريضة لولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالدعم التكنولوجي وبناء القدرات، وأوضح أنه سيتم قريباً توفير قائمة كاملة بأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذه المجالات وأكد على أهمية إشراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية في هذه المجالات، مؤكداً على أنه بذل جهوداً لإشراك هاتين المنظمين إشراكاً كاملاً على مستوى قيادتهما. وأورد كذلك معلومات عن العمل الجاري في فريق الإدارة البيئية، والذي سوف يتم توفير تفاصيله إلى الدورة الثانية للفريق العامل.

١١ - أبرز المدير التنفيذي المبادئ التي تسترشد بها منظومة الأمم المتحدة في معالجة بناء القدرات وذكر عدداً من المجالات التي شارك فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال برنامج عمله، في بناء القدرات وكذا في الدعم التكنولوجي. وتشمل تلك المجالات ما يلي: الرصد والتقييم البيئي ونظم المعلومات؛ صياغة وتطوير سياسات بيئية عامة؛ إدارة المياه وأحواض الأنهار والبحيرات؛ تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف؛ القانون البيئي وبناء المؤسسات؛ التقييم البيئي للمناطق في أعقاب الكوارث والتراعات؛ إدارة المواد الكيميائية والنفايات؛ البحار والمناطق الإقليمية والساحلية؛ التنوع البيولوجي والسلامة الأحيائية؛ والأرض والغابات. وأضاف أن هناك مجالات أخرى مثل الروابط بين الصحة والبيئة، والأنماط المتغيرة غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، ومصادر الطاقة البديلة، كلها تحظى بالكثير من الاهتمام وأن المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على استعداد تام لمتابعة التنفيذ عن طريق تحديد الأولويات الإقليمية، بما في ذلك أولويات مجموعات البلدان السريعة التضرر مثل البلدان الجزرية الصغيرة النامية.

١٢ - أورد السيد كارلوس غامبا، ممثل كولومبيا الدائم لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة والسيد أندرو كيتون ممثل كينيا الدائم لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، معلومات عن نتائج المداولات التي أجرها الفريق العامل التابع للجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول هذا الموضوع، وذلك بصفة الأول رئيساً والثاني مقررًا لذلك الفريق، حيث قدما تقرير الفريق على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/IEG/IGSP/1/2، التي تضمنت مجموعة من المسائل التوجيهية المناسبة وعدداً من القضايا ذات الصلة مثل الآثار التي تترتب على مستوى المنظومة والخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية التي ستوضع وأهمية الأبعاد الإقليمية في تحديد احتياجاتها وتنفيذها ومتطلباتها المالية. بعد ذلك تكلم ممثلو وفود كثيرة أعربوا عن شكرهم للجنة الممثلين الدائمين للمساهمة القيمة والتحليل الذي قدمته في تقريرها.

١٣ - وأورد السيد فيليب ليرستر، من جامعة كيبك بمونتريال، نتائج المداولات التي تمخضت عنها مشاورات الخبراء التي عقدت في جنيف في يومي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ حول هذا الموضوع. ثم قدم موجزاً للآراء التي أعرب عنها الخبراء في تلك المشورة. وأكد على أهمية تحديد المبادئ وكذلك الآثار التي تترتب على أية خطة استراتيجية في المستقبل. وشدد على أهمية رسم نهج مفاهيمي واضح للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، ويشمل ذلك الحاجة إلى دراسة إمكانيات التعاون مع الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف. وشدد أيضاً على الحاجة إلى أن تقوم التوصيات على أساس البحوث المتوافرة وعلى الاستفادة من المؤسسات الأكاديمية وقواعد البيانات الخاصة بأفضل الممارسات. وفي هذا الصدد أشار إلى أهمية تهيئة المناخ المساعد للابتكار، مع التذكير أيضاً بضعف قدرات البلدان النامية في تكنولوجيا المعلومات. وذكر أن الدعم التكنولوجي ينبغي أن ينظر إليه لا على المستوى العالمي فحسب بل أيضاً على مستوى الأطر الإقليمية والوطنية التي قد تنقصها احتياجات محددة.

١٤ - أوردت السيدة جورجينا آير ممثلة منتدى أصحاب المصلحة من أجل مستقبلنا المشترك، نتائج مشاورات تنظيمات المجتمع المدني المعقودة في نيروبي، في ٢١ - ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وأوجزت التوصيات الرئيسية التي تمخضت عنها مشاورات تنظيمات المجتمع المدني. وشددت على أهمية تضمين "منظور المنتفعين" وذلك لضمان توظيف الجهود حسب الطلب. ويقدر ما أن المسؤولية الوطنية عن التنفيذ أساسية، فإن بناء القدرات ستطوي على تأثيرات على الموارد المالية والبشرية والمؤسسية. وقال إن دمج اعتبارات الجنسين والشفافية والمساءلة والاستعداد للتجاوب قيم لا بد أن تشكل المبادئ التوجيهية في الخطة الاستراتيجية.

١٥ - قال ممثل باكستان، متكلماً عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية المرتقبة يجب أن تكون داعمة لنتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وأعاد إلى الأذهان أن ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدعم التكنولوجي وبناء القدرات نشأت أصلاً من قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢. وقال إن الولاية المذكورة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وردت في العديد من فصول جدول أعمال القرن ٢١ ووافقت عليها مؤتمرات وعمليات حكومية دولية. وشدد على ضرورة أن تكون

الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية المرتقبة خطة عملية المنحى وذات رؤية بعيدة المدى. وينبغي أن يشمل الدعم التكنولوجي نقل التكنولوجيات وتطويرها. وشدد على ضرورة أن تكون الخطة الاستراتيجية ملائمة حصراً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولا ينبغي أن تؤثر سلباً على ولايات كيانات الأمم المتحدة الأخرى برغم ضرورة وجود تعاون وثيق مع الجهات الفعالة الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي إشراك المبادرات الإقليمية مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وينبغي تعزيز المكون البيئي للتنمية المستدامة حتى يساعد الحكومات في دمج البيئة في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة. وأضاف بأن الخطة الاستراتيجية ينبغي أن تساعد في تعزيز المؤسسات الوطنية وتساعد البلدان في الامتثال للاتفاقات البيئية الدولية وتساعد الوفود في تحضيراتها للمفاوضات الدولية. وينبغي وضع عملية متابعة سنوية رسمية يمكن من خلالها إجراء تقييم الخطة الاستراتيجية.

١٦ - قالت ممثلة أيرلندا، متكلمة نيابة عن الاتحاد الأوروبي، إن الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية المرتقبة ينبغي أن تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الواردة في إعلان الألفية وفي خطة جوهانسبرج لتنفيذ نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. وينبغي أن تتناول الأنشطة التي سيقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على أن تضع في الاعتبار الأنشطة المقامة في إطار مختلف الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وبقية منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة. ولتحديد الاحتياجات ومواضع الثغرات، من المفيد إجراء حصر شامل لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتقييم الأعمال التي تضطلع بها الجهات الأخرى في مختلف المجالات القطاعية. ولذا ينبغي أن تستند الخطة الاستراتيجية على الأنشطة القائمة وألا تؤدي لخلق مبادرات جديدة لا تقوم على موافقة حكومية دولية مسبقة. وعند تنفيذ الخطة الاستراتيجية، سيكون من المهم الاستفادة الكاملة من المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينبغي الترحيب بالإسهامات المقدمة من تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وينبغي أن تساهم الخطة في الأولويات الوطنية بما فيها الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وللتقليل من الفقر. وينبغي توخي الحذر، في الإطار الأوسع للأمم المتحدة، وتجنب التكرار لضمان أن تصبح الخطة الاستراتيجية آلية لتحسين التعاون فيما بين الوكالات وتكميل عمل الوكالات والصكوك الأخرى. ويمكن أيضاً تحقيق تعاون أوثق عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق الإدارة البيئية. ومن الضروري ربط نواتج الخطة الاستراتيجية بإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة والتقييمات القطرية المشتركة من أجل تحقيق الأولويات الإنمائية للبلدان. وفي ذلك السياق شددت على أهمية الدور الوطني وعلى ضرورة أن تراعي الخطة الاحتياجات المحددة للبلدان والأقاليم. وذكرت أيضاً أن التأكيد في وضع مذكرة التفاهم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من شأنه أن يساعد في تحديد مجالات العمل الخاصة بكل منهما في مبادرات بناء القدرات.

١٧ - وبعد هذه المداخلات، تحدث في الاجتماع ممثلو كل من الأرجنتين وأستراليا وكندا والصين وكولومبيا ومصر والهند وأندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وكازاخستان والمكسيك ونيوزيلندا ونيجيريا والنرويج وبنما وبيرو والاتحاد الروسي وساموا وجنوب أفريقيا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وأعرب كل منهم عن آرائه بشأن مجموعة واسعة من القضايا ذات الصلة.

١٨ - وعموماً، أيدَّ الممثلون في الاجتماع تطوير خطة استراتيجية حكومية دولية تعترف بمهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجالي الدعم التكنولوجي وبناء القدرات. وأكد العديد من الممثلين مجدداً على الولايات التشريعية القائمة حالياً وأشاروا إلى أن أنشطة الدعم التكنولوجي وبناء القدرات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب أن يتم الاضطلاع بها في إطار التنمية المستدامة وفي رأيهم أن الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية يجب أن تدعم النتائج التي أسفرت عنها القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة والغايات الإنمائية الدولية الواردة في إعلان الألفية.

١٩ - وأشار إلى أن هذه الأنشطة يجب أن تقوم على أساس الطلب وأن تنفذها جهات وطنية. وفي هذا الصدد أكد العديد من الممثلين على أنه يجب تضمين الاعتبارات البيئية في التقييمات القطرية المشتركة وورقات استراتيجية الحد من الفقر. ويجب تطوير كل من القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية. ولدى ملاحظتهم لجمال تركيز مهم على المستوى القطري، أكد العديد من الممثلين على الحاجة إلى منظورات إقليمية ودون إقليمية. كما تم إبراز دور المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في تعاون مع المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عملية تبين الاحتياجات وعمليات التنفيذ المحددة. وفي هذا الخصوص، اقترح بعض الممثلين تعزيز دور الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وحذر عدد قليل منهم من مغبة قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بفتح مكاتب قطرية. كما استفسر عدد من الممثلين عن حالة مذكرة تفاهم محتملة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقالوا إن ذلك سيسهم في تعزيز أوجه التكامل بين المنظمتين. وفي اعتقاد بعض الممثلين أنه ينبغي الارتقاء بمستوى التنسيق بين مرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة الثلاث.

٢٠ - وشدد العديد من الممثلين على أن جهود بناء القدرات الجارية حالياً في منظومة الأمم المتحدة مجزأة للغاية وأن ما يلزم هو تحسين التنسيق، وفي حين أنه يتوجب احترام ولايات جميع الوكالات والبرامج وكذلك تلك الخاصة بالاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، فإنه من الضروري النظر في آلية تنسيق لضمان تجنب الازدواجية. وأفاد بعض الممثلين بأنه يتعين وضع ترتيبات جديدة فيما بين الوكالات لتلبية هذا الغرض، فيما ذكر آخرون أنه ينبغي الاستفادة بصورة أكبر من الفريق الإنمائي للأمم المتحدة من أجل هذا الغرض، واقترح أحد الممثلين بأنه على برنامج الأمم المتحدة للبيئة إنشاء فرقة عمل وإرشادها في الفريق الإنمائي للأمم المتحدة بشأن بناء القدرات البيئية. وفي اعتقاد بعض الممثلين أنه على فريق الإدارة البيئية تنسيق هذه المجالات وتنظيمها.

٢١ - وفيما يتعلق بمجالات التركيز المحددة، استشهد بعض الممثلين بمشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تطوير العنصر البيئي من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصف ذلك مثال جيد للدعم الإقليمي. وذكر ممثلون آخرون أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مواصلة زيادة عمله بشأن تقوية قدرات الجهات القضائية لدى البلدان والامثال للالتزامات الدولية من خلال برامج القانون البيئي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما سلط الضوء على مجالات مواضيعية معينة مثل المياه والعلم والتقييم، والمحيطات والبحار الإقليمية، وإدارة المواد الكيميائية، وتغيير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج ومقاومة تدهور الأراضي بوصفها أيضاً مجالات شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيها بنجاح في عملية بناء القدرات. وذكر أحد الممثلين أن التنسيق الداخلي فيما بين مختلف

أقسام برنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب تحسينه فيما أعرب ممثل آخر عن اعتقاده بأن الدعم التكنولوجي وبناء القدرات يجب أن تظطلع بهما جميع أقسام برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٢ - وفي رأي العديد من الممثلين أن الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية يجب أن تسفر عن جهود متواصلة بغايات ذات أطر زمنية يمكن قياسها، وبرؤية استراتيجية طويلة الأجل. وكان رأي بعض الممثلين أنه يجب إنشاء آلية رصد للخطة. وفي اعتقاد العديد من الممثلين أنه يجب وضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية في حدود موعد انعقاد الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي والتي يجب أن تجري استعراضاً سنوياً لتنفيذ الخطة. وأكد عدد من الممثلين على ضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تطوير الخطة وتنفيذها. كما شدد بعض الممثلين على أنه يجب أن تمول الخطة بصورة كافية من مصادر إضافية، على ألا يؤدي هذا التمويل إلى إلحاق الضرر بصندوق البيئة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وذكر وفد أن ما يلزم هو المزيد من التمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة من أجل الإفراج عن موارد برنامجه لمبادرات بناء القدرات. وأشار بعض الممثلين إلى أن تمويل الخطة يجب أن يكون طوعياً.

٢٣ - كما أجرى ممثلو اتفاقية التنوع البيولوجي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعملية الطوارئ لمواجهة الجفاف في أفريقيا الجنوبية/الأمم المتحدة والبنك الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مداخلات وقدموا تقارير عن أنشطتهم في مجال الدعم التكنولوجي وبناء القدرات وأشاروا أيضاً إلى أمثلة وإلى الأموال التي يُستفاد منها. وأكدوا على الحاجة إلى التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة معربين عن اعتقادهم بأن المبادرات يجب أن تشكل جزءاً من التكامل الأشمل لهذه الأنشطة على مدى الأمم المتحدة. وذكر أنه مع أن لدى كل عضو في منظومة الأمم المتحدة ولاية وتمويل خاصين به، فإن التعاون والتعاقد أساسيان لتفادي الازدواجية وضمان الاستخدام الأمثل لما هو متاح من موارد.

٢٤ - ولدى اختتام المناقشات بشأن هذا البند من جدول الأعمال، قدم الرئيس موجزاً مقتضباً بالاتجاهات التي لاحظها أثناء الاجتماع والمبينة في مرفق هذا التقرير.

٢٥ - وفي ملاحظاته الختامية، أعرب المدير التنفيذي عن التقدير للاقتراحات المحدية التي طرحها الممثلون وذكر أن نتائج الاجتماع ستساعد الأمانة في إعداد الوثائق في المستقبل. وساق عدداً من الأمثلة على تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة داخل منظومة الأمم المتحدة وأكد أن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ترمي إلى تعزيز تنفيذ أنشطة بناء القدرات لزيائته.

#### البند ٤: مسائل أخرى

٢٦ - وفيما يتعلق بموعد الدورة الثانية للفريق العامل، وبعد الاستماع إلى وجهات نظر عدد من المجموعات الإقليمية والممثلين، أبدى الممثلون رغبة في تغيير الموعد المقرر أصلاً للاجتماع وهو من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ونظر الممثلون بدلاً من ذلك في اختيار إما ١ - ٣ أيلول/سبتمبر أو ١٣ - ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ كموعد انعقاد الاجتماع. ولدى ملاحظته أن الموعد الأخير سيتوافق مع افتتاح الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة والمنتدى الحضري العالمي لموئل الأمم المتحدة، أيّد الفريق العامل الموعد ١٣ - ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٢٧ - وقال الرئيس إن تقرير الاجتماع سيحمل شكل تقرير الرئيس وستتم إتاحتته في غضون أسابيع قليلة. ودعا الحكومات إلى تقديم تعليقات مكتوبة إلى المدير التنفيذي في حدود ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤. واستناداً إلى المناقشات التي دارت في هذا الاجتماع، وأخذاً في الاعتبار المساهمات الأخرى التي قدمت إلى هذه العملية وكذلك التعليقات الأخرى التي قد ترد من الحكومات، قال إنه سيصدر ورقة تحتوي على "لبنات البناء" للخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية في المستقبل بالتشاور مع أعضاء آخرين من مكتب مجلس الإدارة. وستعمم ورقة "لبنات البناء" هذه عن طريق المدير التنفيذي إلى الحكومات في أوائل آب/أغسطس ٢٠٠٤.

#### البند ٥: اختتام الاجتماع

- ٢٨ - وفي ختام الاجتماع أعرب المدير التنفيذي عن تقديره لجميع المشاركين وبخاصة الوزراء والخبراء القطريين الآخرين لمساهماتهم في تحقيق نجاحه.
- ٢٩ - كما أعرب الرئيس عن تقديره لجميع الحاضرين للاجتماع وأعلن اختتام الاجتماع في الساعة ٥،٤٥ مساءً.

## المرفق

## موجز غير رسمي للرئيس بالاتجاهات المنبثقة عن الاجتماع

- ١ - قدمت وفود مختلفة عدداً من المقترحات المحددة التي سيضعها المدير التنفيذي في الاعتبار.
- ٢ - ثمة ولاية حكومية دولية واضحة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تقضي بقيامه بتطوير خطة استراتيجية .
- ٣ - أعرب عن الحاجة إلى توفير تمويل كافٍ لمثل هذه الخطة ورؤية/ونهج طويلة الأجل وكذلك غايات وأهداف واضحة وقابلة للقياس.
- ٤ - على الخطة أن تستهدف توفير التوجه الاستراتيجي للدعم التكنولوجي وبناء القدرات للركيزة البيئية المتمثلة في التنمية المستدامة.
- ٥ - وتم التشديد على التنفيذ من قبل جهات قطرية وكذلك قابلية تطبيق عناصر الخطة الاستراتيجية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.
- ٦ - يجب على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ينسق أنشطته المتعلقة بالدعم التكنولوجي وبناء القدرات داخل منظومة الأمم المتحدة ويشرك فيها جميع الفعاليات ذات الصلة.
- ٧ - وثمة حاجة واضحة لقيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتحسين التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا سيما على المستوى القطري وعن طريق الممثلين المقيمين.
- ٨ - يجب على برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالتين المنفذتين الأخرتين لمرفق البيئة العالمية، السعي لتنسيق الأنشطة بهدف تفادي الازدواجية ولتحقيق الاستفادة بشكل أكفأ من الموارد المتاحة.
- ٩ - يجب أن يتمكن الدعم التكنولوجي من الاستجابة للطلبات المحلية وينطبق على شروط محددة وألا يشكل مجرد عملية النقل.
- ١٠ - على الاستراتيجية أن تساهم في التقييمات القطرية المشتركة/لعملية الأمم المتحدة الإطارية للمساعدة الإنمائية عن طريق نظام المنسقين المقيمين.
- ١١ - يلزم وجود نهج متميزة ومفصلة حسب الظروف على المستوى الإقليمي.
- ١٢ - تم تبين عدد من المجالات الموضوعية المحددة للخطة بهدف التركيز عليها.
- ١٣ - تم التشديد على أهمية الجهود التي تبذل لتعزيز المؤسسات البيئية الوطنية والتشديد بصورة أكبر على التدريب والتثقيف والتوعية.
- ١٤ - يجب أن تنبني الخطة على تقييم الاحتياجات والتنفيذ من قبل جهات قطرية.
- ١٥ - ثمة حاجة إلى تعريف أوضح لبناء القدرات والدعم التكنولوجي والولاية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ودوره.
- ١٦ - ويجب تحديد أساليب التنفيذ بوضوح بما في ذلك العناصر المعنية وخطة العمل والجدول الزمني وترتيبات التمويل.
- ١٧ - يتعين النظر في نهج أكثر فعالية لتطوير الشراكات بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص.